

The role of corporate governance in determining the accounting conservatism level of Algerian company's financial statements : a field study

Bouderbala Mahmoud Said ¹, Harrouchi Djelloul ²

¹ University of Adrar Ahmed Dria, algeria, Saidbou.93@univ-adrar.edu.dz.

² University of Adrar Ahmed Dria, Algeria, Harrouchidjelloul@univ-adrar.edu.dz.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:25/07/2021

Accepted:23/10/2021

Online:24/10/2021

Keywords:

Accounting

Conservatism

Corporate Governance

Algerian Companies

Financial Statements

Accounting Information

JEL Code: M41; M48

ABSTRACT

This study examines the role of corporate governance in determining the level of accounting conservatism in the financial statements of Algerian companies, and the aim of this study is to examine the role of applying corporate governance in the Algerian environment at the level of accounting conservatism adopted by the management in the preparation of financial statements. In this study, descriptive approach are used to the theoretical and analytical aspect supplanted was based on the use of appropriate statistical methods to analyze the study's questions and test their hypotheses using SPSS, the study also reached a number of results, the most important of which was that the characteristics of good governance contribute to determining the level of accounting conservatism used in the financial statements and that corporate governance is an important tool to ensure the acquisition of high-quality accounting information.

دور حوكمة الشركات في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية: دراسة ميدانية

بودربالة محمود السعيد ¹، حروشي جلول ²

¹ جامعة أحمد دراية- أدرار، الجزائر، Saidbou.93@univ-adrar.edu.dz

² جامعة أحمد دراية- أدرار، الجزائر، Harrouchidjelloul@univ-adrar.edu.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2021/07/25

تاريخ القبول: 2021/10/23

تاريخ النشر: 2021/10/24

الكلمات المفتاحية

تحفظ محاسبي

حوكمة شركات

شركات جزائرية

قوائم مالية

معلومات محاسبية

JEL Code: M41; M48

الملخص

تبحث هذه الدراسة في دور حوكمة الشركات في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية، والهدف من هذه الدراسة بحث الدور الذي تلعبه تطبيق حوكمة الشركات في البيئة الجزائرية على مستوى التحفظ المحاسبي التي تتبناها الإدارة في إعداد القوائم المالية، حيث تتمثل أهمية الدراسة في مساعدة الشركات الجزائرية في التعرف على دور تطبيق حوكمة الشركات في تحديد وقياس مستوى التحفظ في القوائم المالية لهذه الشركات مما يساعد تلك الشركات في دعم القدرة التنافسية لها من خلال إضفاء الثقة على القوائم المالية لهذه الشركات، فتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي للجانب النظري والمنهج التحليلي للجانب التطبيقي حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها وذلك باستخدام برنامج SPSS، كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها أن خصائص الحوكمة الجيدة تساهم في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي المستخدم في القوائم المالية وأن حوكمة الشركات أداة مهمة لضمان الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية وضرورة التزام الشركات الجزائرية بممارسة التحفظ المحاسبي وذلك بشرط أن يتم الالتزام بالسياسات المحاسبية المتحفظة من سنة لأخرى بغرض منع إدارة الأرباح، وتفادي التقارير المالية الاحتياطية، كما يجب الإلتزام من قبل الشركات الجزائرية بتطبيق كامل لمبادئ حوكمة الشركات لتأثيرها على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وذلك لحماية أصحاب المصالح.

- مقدمة:

كان لظهور الأزمات المالية التي تعرضت لها الأسواق المالية العالمية والإخفاقات المالية والمحاسبية لشركة Enron للطاقة في عام 2001 وشركة (worldcom) في عام 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية الأثر الكبير في الاهتمام البالغ بمفهوم حوكمة الشركات من جميع الجوانب الأكاديمية والمهنية والتشريعية والسياسية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية صدر قانون ساربنس أوكسلي (Sarbanse-Oxley (SOX) Act (2002) وقواعد لجنة بورصة الأوراق المالية SEC لكي يفرض متطلبات محددة لزيادة درجة الشفافية وإنشاء معايير جديدة للمساءلة المحاسبية في تنظيمات الأعمال وفرض الجزاءات المرتبطة بسوء أداء الإدارة.

وفي الجزائر توافرت العديد من جوانب آليات حوكمة الشركات، حيث قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات متعددة الأطراف بالتعاون مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري أو ما أطلق عليه ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر سنة 2009.

ومن ناحية أخرى يتزايد الاهتمام بالتحفظ المحاسبي Accounting Conservatism في الفترة الأخيرة وذلك بهدف توضيح وبيان مبررات ممارسات التحفظ المحاسبي واختبار دوافعه وآثاره على القوائم المالية وعلى قرارات مستخدمي هذه القوائم. ولقد حاز التحفظ المحاسبي أو سياسة الحيطة والحذر على اهتمام كبير من الجهات المعنية بالمحاسبة فنجد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) The International Accounting Standards Board على سبيل المثال قد جاء في المعيار الأول الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية بإلزام الشركات بإتباع سياسات متحفظة في الإفصاح عن عناصر القوائم المالية. فالممارسة المحاسبية للتحفظ المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF تظهر في نص المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156.

الإشكالية:

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور حوكمة الشركات في تحديد مستوى أو درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية؟

الفرضيات:

- ✓ تعتبر حوكمة الشركات أداة مهمة لضمان الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية؛
- ✓ تساهم خصائص الحوكمة الجيدة في تحديد درجة التحفظ المحاسبي المستخدم في القوائم المالية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يخفف من المخاطر التي تواجه الشركات، وبالتالي يتبعها ارتفاع في مستوى التحفظ المحاسبي حيث أن كلاهما يساهمان في حماية مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالشركة.

أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتحقيق هدفين: يتمثل الأول في معرفة مدى أهمية تطبيق حوكمة الشركات بالنسبة للشركات الجزائرية، ويتمثل الثاني في دراسة أثر حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الجزائرية.

منهجية وأدوات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتحديد ماهية كل من حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي من خلال تجميع المعلومات من الدراسات والكتابات العربية التي تناولت الموضوعين، أما في الجانب التطبيقي تم توظيف المنهج التحليلي، حيث تم تصميم استبيان يهدف إلى معرفة دور الحوكمة في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية، وذلك من منظور مسؤولي وموظفي مصلحة المالية والمحاسبة في بعض الشركات الجزائرية وبالأخص في ولاية الأغواط وضواحيها.

1- ماهية الحوكمة:

1-1 - مفهومها:

تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم الحوكمة، حيث هناك عدة تعاريف للحوكمة من قبل الهيئات والباحثين والتي تتمثل في الآتي:

عرفتها مؤسسة التمويل الدولي (IFC) بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلالها إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" (IFC مؤسسة التمويل الدولية)

عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) على أنها "عمليات تتم من خلالها إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير إشراف المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبة مخاطر الشركة، والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر مما يؤدي إلى مساهمة مباشرة في انجاز الأهداف وحفظ قيم الشركة" (حماد، 2015، صفحة 149)

وعرفت أيضا بأنها "مجموع الأسس والقواعد والإجراءات التي تستخدم لإدارة الشركة، سواء من النواحي القانونية أو التمويلية أو المحاسبية، والتي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة والممولين وأصحاب المصالح من جهة أخرى" (علاونة، 2008، صفحة 3)

1-2 - أهمية الحوكمة:

تختلف أهمية حوكمة الشركات بحسب منظور الجهة التي تراها كآلاتي: (علاونة، 2008، الصفحات 6-8)

أ. من منظور الممول / المساهم: وتتمثل في التأكد من عدم استغلال الإدارة لأمواله، التأكد من سعي الإدارة لتعظيم الأرباح، تساعد في رقابة الإدارة بشكل أفضل، و تساعد في حماية حقوق الأقلية والمساواة بين المساهمين.

ب. من منظور الإدارة: وتتمثل في تعزيز القدرة التنافسية لشركات القطاع العام والقطاع الخاص، تحقيق معدلات نمو مرتفعة، تساعد في رفع قيمة الشركة، رفع قدرة الشركة على الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، تجنب الفساد والانهيئات في الشركات، استيفاء لمتطلبات العولمة، والمحافظة على الثقة بين الشركة والأطراف ذوي العلاقة.

ج. من المنظور الكلي: وتتمثل في تعزيز المناخ الاستثماري العام من خلال تسهيل حركة رؤوس الأموال، رفع درجة التنافس في اجتذاب الاستثمارات، تعميق سوق رأس المال، والمساعدة في تعبئة المدخرات.

1-3 - أهداف الحوكمة:

تتمثل أهداف الحوكمة في: (عبد الحافظ و عبد الرزاق، بدون سنة، صفحة 4)

✓ تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساهلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية؛

- ✓ تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة؛
- ✓ تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة؛
- ✓ زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

1-4- مبادئ الحوكمة:

- تنقسم المبادئ الدولية الخاصة بحوكمة الشركات حسب ما توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ست مجموعات رئيسية هي: (الخشيري، 2005، صفحة 55)
- أ. **توافر إطار فعال لحوكمة الشركات:** يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع أحكام القانون، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.
- ب. **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم، اختيار أعضاء مجلس الإدارة المشاركة في أرباح الشركة، مراجعة القوائم المالية وحقوق المساهمين في المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة.
- ج. **المعاملة المتساوية للمساهمين:** يجب أن يكفل إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين و المساهمين الأجانب كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصا للحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم، وأن يتم محاسبة كل من قام بانتهاك هذه الحقوق، أو التلاعب بها، أو الحيلولة دون ممارستها وخداع المساهمين.
- د. **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** يجب أن ينطوي إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسبها القانون وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات و بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.
- هـ. **الإفصاح والشفافية:** ينبغي أن يكفل إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات تحقيق الإفصاح السريع والدقيق وفي الوقت المناسب لكافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الوضعية المالية، الأداء، الملكية والرقابة على الشركة... الخ.
- و. **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

2- مدخل للتحفظ المحاسبي:

2-1- مفهوم التحفظ المحاسبي:

يستخدم مصطلح التحفظ المحاسبي بشكل عام ليعني أنه يجب التقرير عن القيم الأقل للموجودات والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف، وهذا يعني أيضا تعجيل الاعتراف بالمصاريف، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، وعليه يفضل تقييم الموجودات بقيم أقل، واحتساب الدخل الذي يؤدي إلى أقل قيمة من بين مجموعة بدائل متاحة. (حمدان، 2012، صفحة 24).

كما يستخدم مفهوم "الحيطة والحذر" للتعبير عن التحفظ المحاسبي، وذلك لمعالجة درجة عدم التأكد المحيطة بإعداد القوائم المالية، ويقصد بالحيطة والحذر أن يعترف بالخسائر قبل تحققها، مع تسجيلها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها ضعيفا، في الوقت الذي لا يعترف بالأرباح إلا بعد وجود السند المؤيد لتحقيقها. (رمضان، 2016، صفحة 3)

حيث يمثل مصطلح التحفظ المحاسبي تطورا لمبدأ الحيطة والحذر Prudence الذي نال قبولا واسعا لدى المحاسبين لعدة قرون، وكان موجها نحو التأثير على قائمة الدخل، ويقضي بأخذ جميع الخسائر والأعباء المحتملة في الحسبان وتأجيل الاعتراف بالأرباح أو الإيرادات لحين تحققها بالفعل، ومازال هذا المبدأ مثيرا للجدل حتى الآن بسبب أثره المباشر وغير المباشر على صدق وشفافية القوائم المالية، هذا ولا يوجد تعريف متفق عليه في الفقه المحاسبي لمفهوم التحفظ بالرغم من الدور المحوري الذي يلعبه ضمن النظرية والتطبيق المحاسبي. (سعد الدين، بدون سنة، صفحة 310) وللتحفظ المحاسبي عدة تعاريف نذكر منها:

"ضرورة وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الحسنة كمكاسب، مقارنة بالاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر" (إقبال و القضاة، 2014، صفحة 902)

ويعرف التحفظ بأنه: "اختلاف درجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر، إذ يتم تأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر والتي تؤدي إلى تخفيض في قيم الأصول". (الطويل و شاهين، 2017، صفحة 225) كما يعرف التحفظ المحاسبي بأنه "الحيطة في أخذ الخسائر المتوقعة في الاعتبار قبل حدوثها والحذر بعدم أخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار إلا عند تحققها فعلا" (حمد و المومني، 2018، صفحة 83)

2-2- أهداف التحفظ المحاسبي:

- تتمثل أهمية التحفظ في النقاط التالية: (حسن و محسن، 2016، صفحة 493)
- ✓ يعد أداة مناسبة لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين عند إعداد القوائم المالية والابتعاد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الموجودات؛
- ✓ إن زيادة استعمال التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يساهم في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتحسين بيئة المعلومات وذلك لأن تلك المعلومات تكون عادة معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- ✓ يساعد على تجنب مخاطر نشر معلومات محاسبية غير واقعية ومبالغ فيها؛
- ✓ إن مستخدمي التقارير المالية يفضلون استعمال الأرقام المتحفظة لأنها توفر لهم هامش أمان من أية نتائج سلبية غير متوقعة.

2-3- أنواع التحفظ المحاسبي:

هناك عدة تقسيمات نوعية للتحفظ المحاسبي، نذكر من هاته التقسيمات على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر، التقسيمات التالية:

أ. **التحفظ المشروط:** التحفظ المشروط هو التحفظ الذي يعتمد على وقوع أحداث أو أنباء معينة، فهو مشروط بإشارة العائدات أو الأنباء المستقبلية، والذي يسمى أيضا بالتحفظ اللاحق، وهذا النوع من التحفظ يرتبط بتعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لحين التحقق، ومن الأمثلة على هذا النوع تدني قيمة الأصول طويلة الأجل، وتقييم المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. (حمد و المومني، 2018، صفحة 84)

فالتحفظ الشرطي، يمثل عدم التماثل في التوقيت الملائم للاعتراف بالمكاسب والخسائر، فيتم الاعتراف بالخسائر في توقيت ملائم في حين لا يتم الاعتراف بالمكاسب في توقيت ملائم، فهو مشروط بإشارة أو طبيعة العائدات أو الأنباء المستقبلية. (علي، 2012، صفحة 246)

ب. **التحفظ غير المشروط:** التحفظ غير المشروط يسمى أيضا بالتحفظ السابق ex ante conservatism أو التحفظ غير المعتمد على الأخبار news independent conservatism ويعني الاختيار المسبق للطرق المحاسبية الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم التي ينتج عنها انخفاضاً في القيمة الدفترية عن القيم السوقية لصافي الأصول وذلك طيلة عمر هذه الأصول و/أو الالتزامات، ومن أمثلة هذا النوع من التحفظ اختيار طريقة معينة لاندثار الأصول الثابتة مثل طرق الاندثار المعجل التي تزيد عن الاندثار العادي لهذه الأصول واستخدام المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية لإثبات المشروعات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة ومعالجة معظم نفقات الأصول غير الملموسة التي تنمو داخليا (internal developed intangibles) على أنها مصروف بدلاً من رسملتها كتكاليف وإظهارها كأصول ثابتة ضمن قائمة المركز المالي، وينطوي على التحفظ غير المشروط التزام الشركة منذ البداية الاعتراف بالقيم الدفترية لصافي الأصول بقيمة أقل من القيمة السوقية المتوقعة على مدار عمر هذا الأصل ومن الأمثلة على التحفظ غير المشروط الاعتراف الفوري لنفقات البحث والتطوير للأصول غير الملموسة المكونة داخليا والاندثار المعجل للممتلكات والآلات الذي يكون بصورة أكثر من الاندثار الاقتصادي. (جبار، 2017، صفحة 923)

2-4- إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي:

أ. **الإيجابيات:** وتتمثل في: (أبو حميدة، 2017، الصفحات 32-33)

- ✓ يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم موجودات المنشأة والتزاماتها، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين؛
- ✓ يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية، أي أن ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية، يكون عادة معداً وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها؛
- ✓ إن التحفظ المحاسبي له دور هام في حماية مصالح حملة الأسهم من الإدارة التي قد تميل إلى اتباع سياسات متفائلة، تؤدي إلى تضخيم الأرباح التي للإدارة نصيب منها، وكذلك حماية مصالح أصحاب الديون، من خلال عدم توزيع مكاسب غير محققة على حملة الأسهم، كما أن التحفظ المحاسبي يعتبر مفيداً جداً وبوجه خاص للمستثمرين قليلي المعرفة الذين يأخذون الأرقام المحاسبية كما هي، حيث تكون التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه زيادة الربح؛

✓ إن التحفظ المحاسبي يساعد في تحسين جودة المعلومات وجودة الأرباح، حيث أن تبني التحفظ قد يقلل من السلوك الانتهازي للإدارة، ومن ثم يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية، وقد وجدت كثير من الدراسات أن التحفظ المحاسبي يعمل على زيادة جودة الإفصاح، وأن تطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظاً يمثل أحد أدوات زيادة مستوى جودة المعلومات وتخفيض عدم التماثل.

✓ تقييم جودة الإفصاح: تعتبر جودة الإفصاح نتيجة طبيعية للسياسات المحاسبية المتحفظة، لأنها تضمن مدى وضوح الإيضاحات في شرح السياسات المحاسبية الأساسية، والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية.

ب. السلبيات: ويمكن حصرها في النقاط التالية: (الشرقطلي، 2015، الصفحات 31-32)

✓ يتعارض استخدام التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مثل الحيادية والقابلية للمقارنة والثبات والتمثيل الصادق، كما أن هناك تعارض واضح بين التحفظ المحاسبي وخاصة الاتساق والثبات، فمثلاً استخدام التحفظ المحاسبي في تقييم بضاعة آخر المدة وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل قد يؤدي لتقييمها على أساس التكلفة في سنة وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى، وهو ما ينجم عنه ضعف الاتساق والثبات في أساليب القياس واختلافها من فترة لأخرى؛

✓ قد يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي لتشويه المعلومات المحاسبية وذلك بإظهارها بقيمة تختلف عن قيمها الحقيقية، وبالتالي فإن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يؤدي لتشويه إيرادات المنشأة ومصروفاتها من خلال إظهارها بقيم تختلف عن قيمها الحقيقية؛

✓ قد تؤدي المبالغة في تخفيض قيم الأصول والإيرادات والمبالغة في زيادة قيم الالتزامات والمصروفات إلى تحقيق نتائج عكسية مشابهة لعملية تضخيم قيم الأصول والإيرادات والمبالغة في تخفيض قيم الالتزامات والمصروفات، وذلك من حيث آثارها في إلحاق الضرر ببعض مستخدمي المعلومات المحاسبية؛

✓ في الكثير من الأحيان قد يستخدم المحاسبون التحفظ المحاسبي لحماية أنفسهم من المساءلة التي قد يتعرضون لها، دون الالتفات إلى ما إذا كان هذا الإجراء يحقق مصالح الأطراف الأخرى أو يلحق الضرر بهم.

3- علاقة حوكمة الشركات بالتحفظ المحاسبي:

ويمكن توضيح العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي من خلال خصائص الحوكمة كما يلي: (الكردي، 2017، صفحة 542)

3-1- استقلالية مجلس الإدارة:

تشكل استقلالية المجلس، التي تقاس من خلال قسمة الأعضاء غير التنفيذيين، على عدد أعضاء مجلس الإدارة، من أهم محددات الخصائص النوعية لمجلس الإدارة، وأحد المؤشرات المهمة لقوة حوكمة الشركات، ويساعد وجود الأعضاء المستقلين في المجلس على ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة المساهمين، وتعظيم قيمة المنشأة، من خلال تقييد السلوك النفعي للإدارة، فحوكمة الشركات تمنع التقارير المالية الاحتياطية، من خلال التحفظ المحاسبي، فضلاً عن أن أكثر قواعد حوكمة الشركات تأثيراً على درجة التحفظ المحاسبي هي استقلالية مجلس الإدارة.

3-2- حجم مجلس الإدارة:

لم تتفق الدراسات المحاسبية على الحجم المثالي لمجلس الإدارة، كما لم تتفق حول تأثيرها على التحفظ المحاسبي، ويمكن النظر إلى العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي من خلال اتجاهين مختلفين: يتمثل الاتجاه الأول في أن المجالس ذات الحجم الكبير تكون أقل فاعلية من المجالس الصغيرة، وذلك يعود إلى الصعوبات الخاصة فيما يتعلق في التنسيق بين الأعضاء في هذه المجالس، أما الاتجاه الآخر فيرى أن المجالس ذات الحجم الكبير تسمح لهم التخصص داخل المجلس، من خلال تكوين لجان متخصصة لمراقبة أعمال إدارة الشركة.

3-3- الفصل بين المهام:

تساعد عملية عدم ازدواجية المهام، على تفعيل الدور الرقابي والإشرافي لمجلس الإدارة في متابعة أعمال الإدارة التنفيذية، خصوصا تلك المؤثرة على الأداء المالي في الشركة، فقد وجد أن ازدواجية المنصبين تضعف حوكمة الشركات، الأمر الذي قد يؤثر على التحفظ المحاسبي، فالجمع بين المنصبين قد يؤدي إلى ضعف فاعلية المجلس في أداء وظيفته، لأن المدير التنفيذي سيكون قادرا على السيطرة على المعلومات المتاحة.

3-4- لجان التدقيق:

تشكل لجان التدقيق دوار أساسيا في ضمان جودة التقارير المالية، من منطلق مسؤولياتها في فحص القوائم المالية، وضمان سلامة القياس، والإفصاح المحاسبي، ونزاهة القوائم المالية، وإجراءات التقرير المالي، وذلك يرجع إلى أن التقارير يتم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، فلجنة التدقيق تحتاج إلى توفير عدد كاف من الأعضاء، مما يمكنها من القيام بمسؤولياتها وتحقيق أهدافها، كما أن زيادة حجم لجنة التدقيق يؤدي إلى توفير التنوع في خبرات أعضائها، مما يمكنها من الإشراف على إجراءات التقرير المالي.

4- الدراسة الميدانية:

4-1- مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في رؤساء أقسام المحاسبة والمحاسبين والموظفين بقسم المحاسبة والمالية في بعض الشركات الاقتصادية الجزائرية على مستوى ولاية الأغواط، ولقد تم توزيع 53 استمارة، استرجعت منها 49 استمارة، وقد تم إلغاء 5 استمارات لعدم اكتمال الإجابات بها، وبذلك تتكون عينة الدراسة من 44 فرد.

4-2- أداة الدراسة:

لقد تم إعداد استمارة الاستبيان بالاعتماد على الجزء النظري لهذه الدراسة بغرض جمع البيانات الأولية. وبهدف توزيع الاستبيان على أكبر قدر ممكن من أفراد العينة تم إعداد الاستمارة في شكل الكتروني لتسهيل العملية، ولقد تكونت الاستمارة من قسمين:

القسم الأول: تضمن هذا القسم معلومات عامة حول عينة الدراسة، تتعلق بالسن، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة.
القسم الثاني: تضمن محورين كما يلي:

المحور الأول: يهتم الأول بأهمية تطبيق حوكمة الشركات في الشركات الجزائرية مكونا من 6 فقرات،

المحور الثاني: حول حوكمة الشركات ودورها في مستوى التحفظ المحاسبي القوائم المالية، وقد ضم هذا المحور بدوره 6 فقرات.

وقد تم إعداد الأسئلة وفق مقياس ليكارت LIKERT SCALE ذي الخمس درجات (ليكارت الخماسي)، لمعرفة الاتجاه العام لآراء أفراد العينة حول كل سؤال من أسئلة استمارة الاستبيان، والجدول التالي يوضح المتوسط المرجح لمقياس ليكارت الخماسي المستخدم في هذه الدراسة:

الجدول (01): "مقياس ليكارت الخماسي"

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	(5-4.21)	(4.2-3.41)	(3.4-2.61)	(2.6-1.81)	(1.8-1)

المصدر: من إعداد الباحثان

4-3- الأساليب الإحصائية:

تم استخدام الإحصاء الوصفي في معالجة البيانات، مثل التكرارات، النسب المئوية، والمتوسط الحسابي، وكذا الانحراف المعياري، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة 24، إضافة إلى إجراء الاختبار T للعينة الواحدة لاختبار صحة فرضيات المتنبأ في بداية هذه الدراسة، ويقوم هذا الاختبار بمقارنة متوسط كل محور بقيمة افتراضية هي (3)، وعند مستوى المعنوية α يساوي 5%.

4-4- حساب الثبات لمحاور الاستمارة:

بهدف التأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل ألفا كرونباخ بالنسبة لكل محور وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (02) "معامل الثبات لمحوري الدراسة"

المحاور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
أهمية تطبيق حوكمة الشركات في الشركات الجزائرية	6	0.61
تأثير حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الجزائرية	6	0.77
المحور الكلي	12	0.70

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ أن هناك ثبات في فقرات محوري الاستمارة لأنها تفوق 60% التي تمثل النسبة المرجعية، ما يدل على مستوى عال من ثبات أداة القياس بوصفها تقترب من الواحد، فمعامل ألفا كرونباخ ينحصر عادة بين (الصفر والواحد)، وكلما اقترب من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عال يطمئن إلى صدق أداة الدراسة.

5- عرض نتائج خصائص عينة الدراسة:

5-1 السن:

بناء على التقسيم المنتهج بالنسبة لفئات السن لأفراد عينة الدراسة تحصلنا على التكرارات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (03): "توزيع أفراد العينة حسب السن"

السن	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	0	0
من 30 إلى أقل من 40 سنة	16	36.4
من 40 إلى أقل من 50 سنة	9	20.5
من 50 سنة فأكثر	19	43.2
المجموع	44	100

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول (03) أن فئة السن أقل من 30 سنة معدومة، أما بالنسبة للفئة التي تحصلت على أكبر تكرار كانت فئة أكثر من 50 سنة، وذلك بنسبة 43.2% ونسبة الفئتين من 30 إلى أقل من 40 سنة ومن 40 إلى أقل من 50 سنة، كانت على التوالي 36.4%، 20.5%.

5-2 المؤهل العلمي:

كانت التكرارات والنسب التي تخص تصنيف أفراد عينة الدراسة وفق المؤهلات العلمية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول(04): "توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي"

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	18	40.9
ماستر	12	27.3
دكتوراه	03	6.8
تقني سامي	11	25
المجموع	44	100

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات برنامج spss.

يوضح لنا الجدول (04) الدرجات العلمية والشهادات المتوفرة لدى أفراد عينة الدراسة، فكانت نسبة الحاصلين على شهادة الليسانس، 40.91 %، بينما كانت نسبة الحاصلين على شهادة الماستر 27.28 %، نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه 6.81 %، أما نسبة الحاصلين على شهادات تقني سامي فكانت 25 %.

الملاحظ أن أكبر نسبة كانت على مستوى الحاصلين على شهادة ليسانس ثم تليها نسبة الحاصلين على الماستر، وأقل نسبة كانت للحاصلين على الدكتوراه، وهذا ما يجعلهم قادرين على فهم فقرات الاستبيان.

5-3 الوظيفة:

الجدول(05): "توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة"

الوظيفة	التكرار	النسبة %
مدير مالي	08	18.18
رئيس قسم المحاسبة	11	25
محاسب	25	56.82
المجموع	44	100

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات برنامج spss.

يوضح لنا الجدول(05) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للوظيفة المشغولة، فكانت نسبة مدير مالي 18.18 %، و 25 % نسبة رئيس قسم المحاسبة، بينما بلغت نسبة الذين يشغلون وظيفة محاسب 56.82 %، وهذه النسب من شأنها تعزيز نتائج الدراسة وذلك أن أكبر نسب للمستجوبين هم من يمارسون المحاسبة فعلياً.

5-4 الخبرة:

الجدول(06): "توزيع أفراد العينة حسب الخبرة"

الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	4	9.1

25	11	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
27.3	12	من 10 إلى أقل من 15 سنوات
38.6	17	من 15 سنة فأكثر
100	44	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات هو 4 أفراد أي بنسبة 9.1 % من إجمالي العينة، بينما عدد الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 5 و 10 سنوات هو 11 فرد، أي بنسبة 25 % في حين بلغ عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم بين 10 و 15 سنة 12 فرد أي بنسبة 27.3% أما الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم 15 سنة فكان عددهم 17 فرد أي ما يعادل نسبة 38.6 % من إجمالي العينة، وهذه النتيجة تعزز قدرة أفراد العينة على الإجابة من واقع خبرتهم.

6- عرض نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

6-1 نتائج المحور الأول: أهمية تطبيق حوكمة الشركات في الشركات الجزائرية

الجدول (07): اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول "

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
1	تدرك الشركات الجزائرية أهمية تطبيق حوكمة الشركات بهدف إنتاج معلومات محاسبية تمتاز بالجودة	2	00	غير موافق
2	المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي في الشركات تساهم في تعزيز تطبيق حوكمة الشركات	4.58	0.502	موافق تماما
3	الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى رفع مستوى الشفافية والمصادقية للمعلومات المحاسبية وسهولة فهمها	4	00	موافق
4	تعتبر حوكمة الشركات كوسيلة تساهم بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية والتي تساعد في اتخاذ القرار.	3.48	0.890	موافق
5	نظام المعلومات المحاسبي المطبق في الشركات ينتج معلومات تمتاز بالجودة بحيث يساهم في تفعيل حوكمة الشركات.	3.74	0.445	موافق
6	يعد تطبيق حوكمة الشركات سببا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما يعطيها مصداقية أكثر بالنسبة لمستخدمي هذه المعلومات وأصحاب المصالح.	3.61	0.495	موافق
	المتوسط العام للمحور	3.56	0.38	موافق

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات برنامج spss.

من الجدول (07)، نلاحظ أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الموافقة على كل العبارات إلا العبارة الأولى المتعلقة بإدراك الشركات لأهمية تطبيق حوكمة الشركات فكان الاتجاه العام حول العبارة الأولى بغير موافق بمتوسط حسابي 2 وانحراف معياري معدوم، وذلك أن أفراد العينة يرون أن القائمين على شركاتهم لا يدركون أهمية الحوكمة. وقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور 3.65 والذي يندرج ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي، والتي تشير إلى درجة إجابة موافق، بالإضافة إلى انحراف معياري إجمالي 0.38، وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الثانية ما يدل على رضا أفراد العينة على عبارات المحور الأول.

ويهدف اختبار الفرضية الأولى التي تنص على: "تعتبر حوكمة الشركات أداة مهمة لضمان الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية"، والتي تمثلها الفقرات (6) الأولى، تم إجراء الاختبار "T" للعينة الواحدة عند مستوى الدلالة 0.05 وكانت النتائج كما يلي:

الجدول(08): "نتائج اختبار T للعينة الواحدة للمحور الأول"

الوسط الحسابي	المحسوبة T	الجدولية T	مستوى الدلالة
3.56	11.176	1.682	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول (08)، فإن T المحسوبة أكبر من الجدولية، وبالتالي يتم قبول الفرضية الأولى.
6-2- نتائج المحور الثاني: تأثير حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الجزائرية ويمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول(09): "اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
1	يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات تبعاً لاختلاف تطبيق حوكمة الشركات .	4.16	0.374	موافق
2	يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات تبعاً لاختلاف استقلالية مجلس الإدارة .	3.48	0.890	موافق
3	يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات تبعاً لاختلاف حجم مجلس الإدارة .	3.65	1.050	موافق
4	يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات تبعاً للفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة .	3.48	0.890	موافق
5	يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات تبعاً لاختلاف فعالية الجمعية العمومية (المساهمين).	3.74	0.455	موافق
6	يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات تبعاً لاختلاف مستوى خبرة المراجع الخارجي .	4.55	0.506	موافق بشدة
	المتوسط العام للمحور	3.84	0.69	موافق

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول (09) نلاحظ أن المتوسط الحسابي الإجمالي 3.84 يقع ضمن الفئة الأولى من مقياس ليكارت الخماسي والتي تدل على إجابة موافق، ما يدل على إجماع عينة الدراسة على أن حوكمة الشركات تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي من خلال مبادئها التي تم تناولها في عبارات هذا المحور .
والملاحظ أن الاتجاه العام للعبارة الأخيرة من هذا المحور هو موافق بشدة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4.55 والانحراف المعياري 0.526، وذلك دليل للدور الفعال التي تلعبه عملية المراجعة وخبرة الشخص القائم على العملية.

ويهدف اختبار الفرضية الثانية تم استخدام اختبار "T" للعينة الواحدة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم(10): "نتائج اختبار الفرضية الثانية"

الوسط الحسابي	المحسوبة T	الجدولية T	مستوى الدلالة
---------------	------------	------------	---------------

0.000	1.682	12.131	3.84
-------	-------	--------	------

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات برنامج spss.

ويلاحظ من خلال الجدول (10) أن قيمة T المحسوبة أكبر من الجدولية وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية والتي تنص على: "تساهم خصائص حوكمة الجودة في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي المستخدم في القوائم المالية."

- خاتمة: نتائج الدراسة والتوصيات

إن موضوع حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي من الموضوعات التي حظيت بالاهتمام وخصوصاً في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي مما يضيف أهمية كبيرة على دراسة هذين الموضوعين في بيئة الأعمال الجزائرية وعلى الخصوص دور حوكمة الشركات في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية، وذلك أن حوكمة الشركات يجب أن تكون أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن حيث أصبح أولوية وطنية وإستراتيجية، ومرد ذلك يعود للحاجة الماسة والمتنامية لمؤسساتنا قصد توطيد قدراتها التنافسية الداخلية للفوز برهانات وتحديات سوق مفتوحة ومتطورة.

فمن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ تبني النظام المحاسبي المالي لعدة مفاهيم محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، حيث يعتبر التحفظ المحاسبي أحد المفاهيم الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.
 - ✓ تؤدي دقة الإفصاح إلى زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية، وبالتالي زيادة ثقة المساهمين في تلك الشركات.
 - ✓ مختلف خصائص الحوكمة داخل الشركات بالإضافة إلى تحقيق التكامل والانسجام بينها يعمل على وجود إفصاح كامل وكافي للمعلومات المحاسبية والمالية التي تخدم مختلف الأطراف.
 - ✓ التحفظ المحاسبي يساهم في خفض مشاكل عم تماثل المعلومات وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
 - ✓ إن حوكمة الشركات أداة مهمة لضمان الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية.
 - ✓ أثبتت الدراسة أن خصائص الحوكمة الجيدة تساهم في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي المستخدم في القوائم المالية.
 - ✓ دور المراجعة الخارجية في طمأنة الأطراف ذوي العلاقة ومساعدتهم في عملية اتخاذ القرار.
- بعد عرضنا لأهم نتائج الدراسة، نقترح التوصيات الآتية التي نراها ضرورية للتنفيذ الكلي لحوكمة الشركات وتحسين الممارسة المحاسبية على حد سواء للشركات الجزائرية:
- ضرورة التزام الشركات الجزائرية بتطبيق كامل لمبادئ حوكمة الشركات لتأثيرها على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وذلك لحماية أصحاب المصالح؛
 - على الشركات الجزائرية الالتزام بممارسة التحفظ المحاسبي وذلك بشرط أن يتم الالتزام بالسياسات المحاسبية المتحفظة من سنة لأخرى بغرض منع إدارة الأرباح، وتقادي التقارير المالية الاحتيالية؛
 - ضرورة تطوير المعارف والقدرات المحاسبية للمحاسبين، ومتابعة للتكوين المستمر لممارسي المهنة لمسايرة التطورات التي تطرأ على مهنة المحاسبة سواء المحلية أو العالمية، لتحسين مخرجات النظم المحاسبية للشركات الجزائرية.
 - ضرورة استخدام التحفظ المحاسبي لأنه يساهم في تحسين أداء الإدارة وتخفيض تكاليف الوكالة.

قائمة المراجع:

- طارق عبد العال حماد. (2015). *حوكمة الشركات والأزمات المالية*. الاسكندرية : الدار الجامعية.
- محسن الخضيرى. *حوكمة الشركات*. . (2005) مصر: مجموعة النيل العربية.
- أشرف محمد صلاح زكي أبو حميدة. (2017). أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة، فلسطين.
- الشرقتلي. (2015). أثر التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة الشركة السوقية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عن الفترة (2006-2013) أطروحة دكتوراه. كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
- امنة خميس حمد، و محمد عبدالله المومني. أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال* ، 14 (01). (2018).
- امنة علي الكردي. أثر خصائص الحاكمية المؤسسية على التحفظ المحاسبي: دليل من البنوك التجارية الأردنية . *مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية* ، 17 (2). (2017).
- ايمان محمد سعد الدين.. تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال واثرا على قيمة المنشأة. *مجلة المحاسبة والمراجعة* . (بدون سنة)
- بشرى عبد الوهاب محمد حسن، و حسين جليل محسن. تأثير اليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية* ، 02 (93). (2016).
- حمدي أحمد رمضان.. تأصيل نظري وتدليل تجريبي يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ. *المجلة المصرية للدراسات التجارية* ، 40 (02). (2016)
- علام موسى حمدان. العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال* ، 08 (01). (2012).
- عمر إقبال، و مأمون القضاة. أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*، 28 (04). (2014).
- ليلي الطويل، و سوسن شاهين. أثر التحفظ المحاسبي المشروط في عدم تماثل المعلومات دراسة تجريبية على عينة من الشركات الخدمية المدرجة في الاسواق المالية العربية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، 39 (5). (2017).
- ناظم شعلان جبار. العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وإنعكاسها على جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية دراية تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *المجلة الدولية للإبداع والدراسات التطبيقية*، 20 (03). (2017).
- يوسف علي. أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية: دراسة تطبيقية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* ، 28 (01). (2012).
- شفيق عبد الحافظ، و وسام عبد الرزاق. (بدون سنة). *دور الحوكمة في الإصلاح الإداري*. تم الاسترداد من https://www.google.com/search?q=http+%3A%2F%2F+www.saaaid.net%2FDoat%2Fhasn%2Fhawoq=http+%3A%2F%2F+www.saaaid.net%2FDoat%2Fh&rlz=1C1CHBD_frDZ824DZ824&kama.docie=UTF-8&sourceid=chrome&aqs=chrome..69i57.1069j0j4&asn%2Fhawkama.doc
- عاطف علاونة. (2008). *حوكمة الشركات في فلسطين -التحديات والافاق*. تم الاسترداد من https://www.google.com/search?q=http+%3A%2F%2F+www.saaaid.net%2FDoat%2Fhasn%2Fhawoq=http+%3A%2F%2F+www.saaaid.net%2FDoat%2Fh&rlz=1C1CHBD_frDZ824DZ824&kama.docie=UTF-8&sourceid=chrome&aqs=chrome..69i57.1069j0j4&asn%2Fhawkama.doc